

في الواقع الاقتصادي

الصادرات وعجز الموازنة

عباس الغالبي

يبدو ان هنالك ترابطا جديدا بين المنحنى البياني للصادرات النفطية والعجز المفترض للموازنة العامة للدولة والذي يقرب من الـ ١٣ مليار دولار ، حيث تشير الدلائل الحالية في مشهد الإنتاج والتصدير النفطي الى ارتفاع تجاوز حاجز المليون برميل يوميا متزامنا مع ارتفاع متوقع وتدرجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، ما يجعل الفرصة مواتية لسد العجز المتوقع في الموازنة على وفق مؤشر اقتصادي لافت للنظر .

ولان الحكومة قد ألمحت الى انها ستعمل على سد العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي ، حيث عملت على إحقاق البنك المركزي بالسلطة التنفيذية تمهيدا بحسب رأي الكثير من المراقبين للاقتراض من الاحتياطي النقدي الأجنبي للبنك المركزي ، وهذا ما عمل عليه الكثير من المستثمرين للحكومة من خلال رؤى اقتصادية نرى انها بعيدة عن معطيات الواقع ، ففي الوقت الذي نجح فيه البنك المركزي بانتهاج سياسة نقدية أفضت الى استقرار نقدي وتكوين احتياطي نقدي داعم للعملة المحلية في البنوك الأجنبية ، دعا الكثير من هؤلاء المستثمرين الى المناسبات بالاحتياطي النقدي ، بل ذهب احدهم الى وصف المزاد اليومي للعنق لبيع العملة في البنك المركزي بمجال لغسيل الأموال ، ولكن معطيات الواقع تتحدث عن نتائج ملموسة ليس للخسفة الاقتصادية فحسب ، بل للسواد الاعظم من الناس من خلال استقرار صرف الدينار العراقي تجاه العملة المحلية ، واعادة الثقة بالعملة المحلية سعيا للقضاء على ظاهرة الدولار ، وهي بطبيعة الحال ومؤشرات تدعو الى ضرورة التعامل معها كركائز مهمة للاصلاحات الاقتصادية ، والسياسات المالية والنقدية غاية في الأهمية لتحقيق هذه الاصلاحات المهمة .

ولكن المسار الحقيقي للصادرات النفطية مرتبطة بشكل كبير بقدرة القطاع النفطي على تطوير الإنتاج بحسب ما تملتن عنه وزارة النفط بين الصين والآخر ، وعلاقة تلك بمسارات الاسعار في البورصات النفطية العالمية .

وما يرتبط بالموازنة العامة للدولة والتي مازالت تعتمد بما نسبته أكثر من ٩٥% على العائدات النفطية ، حيث لا بد لها من زيادة مداخيلها من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى سعيا لتشكيل مصادر تمويل أخرى تتحرك على ضوئها الموازنة من دون الاعتماد على الصادرات النفطية وتقليل فجوة العجز بين النفقات التشغيلية وشقيقتها الاستثمارية ، وما لم يتحقق ذلك تبقى جدلية مستويات الصادرات ومقدار العجز في مد وجزر ، وهي الملح الأبرز في الموازنات العامة للدولة المقبلة.

abbas.abbas80@yahoo.com

فيما سجلت معدلات التصدير أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٣

مصدر: توقعات بزيادة الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية



بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن وزير النفط عبد الكريم لعيبي عن ارتفاع معدل تصدير النفط الخام في شباط الماضي الى ٢.٢٠٢ مليون برميل يوميا، وهو الأعلى منذ العام ٢٠٠٣ . ونقلت وكالة فرانس برس عن لعيبي قوله إن الزيادة تعود اثر استئناف التصدير من الحقول الشمالية . وبلغت صادرات العراق في شهر كانون الثاني الماضي ٢.١٦١ مليون برميل يوميا بعائدات مالية بلغت ٦.٠٨٢ مليار دولار .

وعلى صعيد متصل قال مصدر اعلامي في الوزارة : إنه إذا استمر الوضع على هذا النحو فسوف يتم سد عجز الموازنة للعام ٢٠١١ ، المقدر بحوالي ١٣.٢ مليار دولار من موازنة الدولة العامة والبالغة ٨٢ مليار دولار .

وينتج العراق ٢.٦ مليون برميل يوميا من النفط ، يصدر منها أكثر من مليونين لكن هذه المعدلات ما تزال أدنى من مثيلاتها إبان النظام السابق والذي يشكل ٩٤% من عائدات العراق المالية .

وقد وقعت الوزارة عقودا مع شركات اجنبية لتطوير عشرة حقول لتوقع ان يصل الإنتاج من خلالها الى نحو ١٢ مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات .

ويملك العراق ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وإيران . الى ذلك كشفت صحيفة صينية متخصصة في شؤون الطاقة والنفط عن زيادة

قرب من ٧٠٠٠٠ برميل يوميا عن طريق ميناء جيهان التركي في البحر المتوسط وفي وقت سابق ، وقعت بغداد عقود خدمة لتطوير حقول النفط مجموعها ١٢ عقدا في جميع أنحاء البلاد بهدف إعطاء البلاد القدرة على زيادة طاقتها الإنتاجية

مليونين ومئتي الف برميل شهريا وان مستوى متوسط سعر البيع هو ٩٧ دولار بخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد حول شرعية العقود التي وقعت في وقت سابق من قبل الحكومة إقليم كردستان . وأضاف : ان كردستان العراق تصدر ما

في صادرات النفط العراقية . ونقلت الصحفية عن مسؤول في وزارة النفط قوله " وصلت الصادرات النفطية للعراق لأعلى مستوى لها في شباط منذ عام ٢٠٠٣ . وان متوسط صادرات النفط الخام كان

مليونين ومئتي الف برميل شهريا وان مستوى متوسط سعر البيع هو ٩٧ دولار بخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد حول شرعية العقود التي وقعت في وقت سابق من قبل الحكومة إقليم كردستان . وأضاف : ان كردستان العراق تصدر ما

مخلف ضايع في تصريح خص به (المدى الاقتصادي) موضحا ان ذلك تم اقراره خلال الجلسة الثالثة لمجلس الوزراء المنعقد مؤخرا ، وهي خطوات تأتي ضمن مشروع بساتين امهات النخيل ومشائل الفسائل الذي تنفذه الهيئة ، إضافة الى مشاريع

أخرى تهدف الى زيادة اعداد النخيل وتحسين وتطوير زراعتها للنهوض بقطاع النخيل واستعادة مركز الصدارة للعراق بين بلدان العالم التي تشتهر بزراعتها . وقال ان هذا القرار استند الى الى دراسة قدمتها الهيئة الى مجلس الوزارة لدعم اسعار

قوانين الهيئة العامة للاراضي الزراعية والمستثمرين الزراعيين والمزارعين المشمولين بعقود التاهيل في الهيئة العامة للنخيل واصحاب المنازل وجميع دوائر الدولة . أكد ذلك مدير عام الهيئة العامة للنخيل كامل

وينتقد اقتصاديون عراقيون أداء الحكومة البلديات سيركز على استغلال الأراضي الشاسعة البعيدة عن مراكز المدن والتي لا تستفيد منها مؤسسات الدولة في مشاريع البناء والتنمية . وأشار مهودر الى أن القانون سيقدم إلى مجلس رئاسة الوزراء للتصويت عليه وتقديمه إلى مجلس النواب بهدف تقليص أزمة السكن التي يعاني منها نسبة كبيرة من العراقيين . وتؤكد وزارة الأعمار والإسكان بأن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحلول عام ٢٠٢٠ . وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الجاري . وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية ، وشركات عالمية ، حاجتها العراق إلى ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها ، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة .

من النفط . وعلى صعيد ذي صلة أكدت وزارة النفط على أن هناك توقعات بزيادة الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام الحالي ، مبيّنة أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى سد العجز في موازنة البلاد العامة . وقال مصدر اعلامي في الوزارة لوكالة كردستان للأخبار (أكانيوز) : هناك توقعات لدى الوزارة بزيادة الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة الأوضاع غير المستقرة السائدة في المنطقة . وسجلت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ارتفاعا تجاوزت حاجز الـ ١١٠ دولار أميركي نتيجة الأحداث التي تشهدها العديد من الدول العربية المتقلبة بالاحتجاجات الشعبية . وأوضح أن ارتفاع أسعار النفط الخام قد يسد العجز الحاصل في الموازنة الاتحادية ، وقد تتجاوز المردودات المالية العجز المالي مشيرا إلى أن أسعار النفط متوقفة على العرض والطلب في الأسواق العالمية . وتبلغ قيمة الموازنة التي اقراها مجلس النواب في ٢٠ من شباط الماضي ٨٢.٦ مليار دولار منها ٢٥.٧ مليار دولار للاستثمارات ، بناء على تقدير سعر برميل النفط بـ ٧٦.٥٠ دولار ، وصادرات ستبلغ ٢.٢ مليار برميل يوميا ، وهي الميزة الأكبر في تاريخ العراق . ومن المتوقع أن يبلغ العجز ١٣.٤ مليار دولار ، في وقت يعتمد فيه العراق على صادرات النفط بنحو ٩٥ في المائة لدعم موازنته . في وقت يعاني العراق من بنينة تحتية متهاكلة في مجال القطاعات .

الزراعة ترفع دعم أسعار فسائل النخيل بـ ٥٠%

الفسائل المتوفرة في محطاتها والجاهزة للبيع وباصناف متعددة وبهذه النسبة لدعم الاسعار السائدة في السوق ، علما ان التجهيز سيتم وفق الية معقدة من قبل متخصصين في الهيئة وبموجب عقد يوقع بين المستفيدين منه كما تم ذكره والهيئة .

التي تنفذها الهيئة العامة للاراضي الزراعية والمستثمرين الزراعيين والمزارعين المشمولين بعقود التاهيل في الهيئة العامة للنخيل واصحاب المنازل وجميع دوائر الدولة . أكد ذلك مدير عام الهيئة العامة للنخيل كامل

وينتقد اقتصاديون عراقيون أداء الحكومة البلديات سيركز على استغلال الأراضي الشاسعة البعيدة عن مراكز المدن والتي لا تستفيد منها مؤسسات الدولة في مشاريع البناء والتنمية . وأشار مهودر الى أن القانون سيقدم إلى مجلس رئاسة الوزراء للتصويت عليه وتقديمه إلى مجلس النواب بهدف تقليص أزمة السكن التي يعاني منها نسبة كبيرة من العراقيين . وتؤكد وزارة الأعمار والإسكان بأن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحلول عام ٢٠٢٠ . وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الجاري . وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية ، وشركات عالمية ، حاجتها العراق إلى ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها ، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة .

وينتقد اقتصاديون عراقيون أداء الحكومة البلديات سيركز على استغلال الأراضي الشاسعة البعيدة عن مراكز المدن والتي لا تستفيد منها مؤسسات الدولة في مشاريع البناء والتنمية . وأشار مهودر الى أن القانون سيقدم إلى مجلس رئاسة الوزراء للتصويت عليه وتقديمه إلى مجلس النواب بهدف تقليص أزمة السكن التي يعاني منها نسبة كبيرة من العراقيين . وتؤكد وزارة الأعمار والإسكان بأن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحلول عام ٢٠٢٠ . وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الجاري . وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية ، وشركات عالمية ، حاجتها العراق إلى ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها ، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة .

وينتقد اقتصاديون عراقيون أداء الحكومة البلديات سيركز على استغلال الأراضي الشاسعة البعيدة عن مراكز المدن والتي لا تستفيد منها مؤسسات الدولة في مشاريع البناء والتنمية . وأشار مهودر الى أن القانون سيقدم إلى مجلس رئاسة الوزراء للتصويت عليه وتقديمه إلى مجلس النواب بهدف تقليص أزمة السكن التي يعاني منها نسبة كبيرة من العراقيين . وتؤكد وزارة الأعمار والإسكان بأن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحلول عام ٢٠٢٠ . وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الجاري . وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية ، وشركات عالمية ، حاجتها العراق إلى ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها ، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة .

بغداد / علي الكاتب

أقرت وزارة الزراعة زيادة نسبة الدعم لأسعار فسائل النخيل بواقع ٥٠% ، بحيث اعطيت الاولوية في ذلك لمزاعي النخيل من الذين يملكون اراض زراعية على وفق

توفير ٢٥ ألف درجة وظيفية في إقليم كردستان

دولار اميركي . وأشار جبار إلى أن رئيس الوزراء منح ١٠٠ يوم لانجاز متطلبات المظالمين والوزارة استطاعت ان تعالج النقص الحاصل في توزيع مفردات البطاقة التموينية على وجه السرعة بعد ان تم معالجة المشاكل القانونية التي تعيق التعاقدات . وأكدت وزارة التجارة على أنها ستسلم جميع مفردات البطاقة التموينية خلال شهر آذار/مارس المقبل بشكل منتظم . وأعلنت وزارة التجارة أن أكثر من ٥٠ الف شركة تجارية عامة مسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات مؤكدة ان الدائرة وفرت ٥٣مليار دينار عراقي . وقطعت الحكومة في وقت سابق مفردات البطاقة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال اللازمة لتجهيز المواطنين بحصة كافية . وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في هذه السنة في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ "الفنية" . يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في الموازنة العام ٢٠١٠ بلغت ثلاثة ترليونوات ٥٠٠ مليار دينار(نحو ٢.٩ مليار دولار اميركي) . واستبعدت وزارة التجارة إلغاء توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال عام ٢٠١١ ، مؤكدة أن لديها خطة جديدة للنهوض بالجودة الغذائية لمفردات البطاقة . وتشكو وزارة التجارة من قلة التخصيصات المالية لها الأمر الذي يعيق وصولها في وقتها المحدد . وكان مجلس النواب قد ناقش في ٢٢ من شهر تشرين الثاني الماضي واقع توزيع مفردات البطاقة التموينية وحذر الحكومة من مغبة إلغاء توزيعها بذريعة الاتزامات الاقتصادية الدولية . وأكدت وزارة التخطيط أن أحد أبرز معوقات النهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد استمرار الحكومة بالعمل بنظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بعد سبعة أعوام على التغيير السياسي في البلاد . وأعلنت وزارة التجارة إنها انتهت من إعداد خارطة طريق جديدة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية تؤكد ضرورة إعطاء أولوية للطبقات الفقيرة في البلاد . وكانت بغداد ومحافظات عراقية عدة شهدت انطلاق تظاهرات شعبية طالبت بتوفير الخدمات الأساسية والوظائف ومحاربة الفساد والمفسدين وتوفير مفردات البطاقة التموينية .

التجارة تعلن عن استيراد ٦٠٠ ألف طن من الحنطة

ويطلبون ومئتي الف برميل شهريا وان مستوى متوسط سعر البيع هو ٩٧ دولار بخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد حول شرعية العقود التي وقعت في وقت سابق من قبل الحكومة إقليم كردستان . وأضاف : ان كردستان العراق تصدر ما

ويطلبون ومئتي الف برميل شهريا وان مستوى متوسط سعر البيع هو ٩٧ دولار بخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد حول شرعية العقود التي وقعت في وقت سابق من قبل الحكومة إقليم كردستان . وأضاف : ان كردستان العراق تصدر ما

ويطلبون ومئتي الف برميل شهريا وان مستوى متوسط سعر البيع هو ٩٧ دولار بخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد حول شرعية العقود التي وقعت في وقت سابق من قبل الحكومة إقليم كردستان . وأضاف : ان كردستان العراق تصدر ما

ويطلبون ومئتي الف برميل شهريا وان مستوى متوسط سعر البيع هو ٩٧ دولار بخلاف مع الحكومة المركزية في بغداد حول شرعية العقود التي وقعت في وقت سابق من قبل الحكومة إقليم كردستان . وأضاف : ان كردستان العراق تصدر ما

البلديات تقترح توزيع الأراضي على المواطنين

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن وزير البلديات والأشغال عادل مهودر عن أن وزارته ستقدم مشروع قانون مجلس الوزراء يقضي بمنح قطع الأراضي البعيدة عن المدن للمواطنين الذين لا يملكون دورا سكنية . وقال مهودر لوكالة كردستان للأخبار (أكانيوز) إن الوزارة ستقدم خلال جلسة مجلس رئاسة الوزراء المقبلية مشروع قانون يقضي بمنح قطع أراض لجميع المواطنين الذين لا يملكون دورا سكنيا وغير موظفين في دوائر الدولة الرسمية . وأضاف مهودر أن مشروع القانون يعطي الأولوية في منح قطع الأراضي للمواطنين الذين يعانون من إصابات بنسبة ٦٠% جراء العمليات المسلحة التي شهدتها البلاد في السنوات الماضية . وأكدت وزارة الإعمار والإسكان العراقية مطلع السنة الحالية ، أن مشروع مليون وحدة سكنية الذي تبنته الهيئة الوطنية للاستثمار لا يتلاءم

مع احتياجات البلاد . وتابع : ان مشروع القانون الذي تقدمه البلديات سيركز على استغلال الأراضي الشاسعة البعيدة عن مراكز المدن والتي لا تستفيد منها مؤسسات الدولة في مشاريع البناء والتنمية . وأشار مهودر الى أن القانون سيقدم إلى مجلس رئاسة الوزراء للتصويت عليه وتقديمه إلى مجلس النواب بهدف تقليص أزمة السكن التي يعاني منها نسبة كبيرة من العراقيين . وتؤكد وزارة الأعمار والإسكان بأن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحلول عام ٢٠٢٠ . وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الجاري . وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية ، وشركات عالمية ، حاجتها العراق إلى ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها ، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة .

أعلنت شركة بيراميدس لتنظيم المعارض الدولية ، ان اليوم الخميس الموافق ٣ آذار (مارس) وبغداد ، وغيرها ، الدولي الرابع للانشاءات والبلديات والكهرباء والطاقة الاقتصادية الى جذب المستثمرين للدخول لأسواق العراقية وابدخال التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطورة اليها والتعريف بالمنتجات المحلية لافتا الى ضرورة ايجاد

انطلاق فعاليات المعرض الدولي الرابع للإنشاءات في أربيل اليوم

أربيل / وكالات

أعلنت شركة بيراميدس لتنظيم المعارض الدولية ، ان اليوم الخميس الموافق ٣ آذار (مارس) وبغداد ، وغيرها ، الدولي الرابع للانشاءات والبلديات والكهرباء والطاقة الاقتصادية الى جذب المستثمرين للدخول لأسواق العراقية وابدخال التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطورة اليها والتعريف بالمنتجات المحلية لافتا الى ضرورة ايجاد

أعلنت شركة بيراميدس لتنظيم المعارض الدولية ، ان اليوم الخميس الموافق ٣ آذار (مارس) وبغداد ، وغيرها ، الدولي الرابع للانشاءات والبلديات والكهرباء والطاقة الاقتصادية الى جذب المستثمرين للدخول لأسواق العراقية وابدخال التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطورة اليها والتعريف بالمنتجات المحلية لافتا الى ضرورة ايجاد

أعلنت شركة بيراميدس لتنظيم المعارض الدولية ، ان اليوم الخميس الموافق ٣ آذار (مارس) وبغداد ، وغيرها ، الدولي الرابع للانشاءات والبلديات والكهرباء والطاقة الاقتصادية الى جذب المستثمرين للدخول لأسواق العراقية وابدخال التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطورة اليها والتعريف بالمنتجات المحلية لافتا الى ضرورة ايجاد

أعلنت شركة بيراميدس لتنظيم المعارض الدولية ، ان اليوم الخميس الموافق ٣ آذار (مارس) وبغداد ، وغيرها ، الدولي الرابع للانشاءات والبلديات والكهرباء والطاقة الاقتصادية الى جذب المستثمرين للدخول لأسواق العراقية وابدخال التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطورة اليها والتعريف بالمنتجات المحلية لافتا الى ضرورة ايجاد

اسعار المواد الغذائية		
المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	50 كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	50 كغم	55.000
رز عنبر عراقي	50 كغم	65.000
رز اميركي	50 كغم	23.000
دهن طعام	15 كغم	47.000
زيت	1 لتر	20.000
سكر	50 كغم	2.500
شاي	1 كغم	65.000
شاي لوزة	1/4 كغم	5.000
شاي نفاحة	1/4 كغم	1.500
شاي علوي	1/4 كغم	1500
معجون طماطة	1 كغم	1500

اسعار السكاكر (كلوس)		
اسم السكاكر	الكمية	السعر بالدينار
اسبين	٦,٠٠٠	
بن	3.500	
ميامي	4.000	
غمدان	3.750	
دغدوف	10.500	
نهل	16.000	
كلواز	5.750	
جيتانز	7.500	

اسعار اللحوم		
المادة	الكمية	السعر
دجاج	1 كغم	4.000
لحم	1 كغم	15.000
سمك	1 كغم	7.500
لحم هندي مراد	1 كغم	3.000
دجاج برازيلي	1 كغم	4.500
دجاج برازيلي مراد	1 كغم	2.500
افخاذ امريكي	1 كغم	3.500
دجاج كفيل	1 كغم	2.250
سمك	1 كغم	4.000
	1 كغم	2.500



جدول باسعار الفواكه والخضراوات			
المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	1500	خيار	1000
برتقال مستورد	1500	طماطة	1000
ليمون عراقي	5000	فلفل	1250
ليمون مستورد	1000	بانجان	1000
رمان	1000	شجر	750
لانكي	1250	بصل بانواعه	750
نفاح	1500	بطاطا	750
موز	1500	ياميا	3000
نارنج	1250		

اسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	1 طن	160.000
السمنت الاقوام	1 طن	175.000
السمنت الابيض	1 طن	205.000
الرمل	15 م3	400.000
الحصى	15 م3	350.000
الطابوق	4000 طابوقة	800.000
شيش 2/1 انج	1 طن	700.000
كاشي عراقي	قطعة واحدة	1.000

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي